إلى الحكام في ســـورية

إننا نحذر الحكام في سورية من الحرب الأهلية الطائفية المدمّرة التي تلوح نذرها هنا وهناك في أكثر مـــن مكـــان وأكثر من مجال

إنّ وطننا يحتاج إلى وحدة أبنائه جميعاً في مواجهة الخطر الصهيوني والاستعماري الراهن الذي يهدد وجودنا تهديداً حقيقياً على المدى القصير والمدى الطويل

وإن وطننا يحتاج إلى وحدة أبنائه جميعاً في معركة المعرفة والتنمية والتقدم والبناء التي يجب أن نسابق فيها الـــزمن ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين

ولأننا حريصون على وحدة شعبنا ووطننا ، والنهوض بمسؤولياتنا المشتركة في مواجهة عدونا وبناء مـــستقبلنا ، فقد كنا حريصين دائماً على كشف وعلى إزالة كلّ ما يضرب هذه الوحدة أو يزلزلها على الزمن ولو أغضب هـــذا الذين يخفون رؤوسهم في الرمال أو الذين يريدون استغلال اللحظة الراهنة ولو كان من بعد ذلك الطوفان

إنّ الوحدة الوطنية لا تصان إلاّ إذا هُيِّئَت لصيانتها الأسباب

وإنّ الفرقة والفتنة لا تدفع إلاّ إذا أُزيلت أسبابُها الظاهرة والخفيّة من الجذور

أمّا أن يزعم الحكام في سورية أنهم يريدون الوحدة وهم ينمون أسباب الفرقة والانقسام والصدام ، أو يطبقـــون دونها الأجفان فهذا تناقض غير مقبول

إنّ الوحدة لا تتحقق ، وإنّ الانقسام والصدام لا يُمْنع بسيطرة أقلّية طائفية أو حزبية بـــالقوة العـــسكرية علـــى الأكثرية الكبرى التي ترفض هذه السيطرة

إنّ الحكام في سورية لا يستطيعون أن يستعبدوا الشعب بحكمهم الدكتاتوري الطائفي أو الحزبي ، وأن يـــذيقوه ألوان الظلم والهوان ، وأن يطالبوه مع ذلك بالاستسلام الدائم للطغيان ، وبأن لا يشعر ولا يتألم ولا يتمرد ولا يثـــور حتى لا تكون الفرقة ولا يكون الانقسام والصدام ..

إنّ الحكام لا يستطيعون ذلك بحال من الأحوال ؛ بل الطريق المنطقي الطبيعي أن يطالبوا أنفسهم بـــالكف عـــن العدوان والظلم ، والرجوع إلى الحق والعدل .. فطريق الحق والعدل والإنصاف هو الطريق الذي يصون الوحـــدة ، ويدفع عن الوطن والمواطنين الأخطار والدمار

إننا من أجل وحدة شعبنا ووطننا .. من أجل مواجهة الأخطار الكبيرة المحدقة بنا .. من أجل تحقيـــق مـــصلحتنا المشتركة في حاضرنا ومستقبلنا .. من أجل إيقاف التدهور السريع وتدارك الأمور قبل الكارثة .. إننا من أجل ذلك كله ندعو الحكام في سورية مرة أخرى إلى اتخاذ هذه الخطوات المبدئية العاجلة :

1- رفع حالة الطوارئ المعلنة في البلاد منذ 8 آذار سنة 1963م (أي منذ أكثر من ست عشرة سنة)

2- إلغاء المحاكم الاستثنائية التي لا تتوفر فيها الضمانات القانونية ، ولا يخضع قضاتها على الأغلب لسلطة مجلس القضاء الأعلى

3- احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كما بينها الإسلام والديانات السماوية ، وكما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 1948/12/10م ، وفي البيانات والاتفاقات الدولية الأخرى في هذا الموضوع

4- إطلاق حريّة الرأي بالقول والكتابة والنشر ، وحريّة الاجتماع والتظاهر وتكوين الأحزاب

5- تكوين حكومة على مستوى ثقة الشعب ، وعلى مستوى الانتقال بالبلاد إلى حكم دستوري سليم يمسك فيه الشعب عن طريق ممثليه الحقيقيين الذين يختارهم بملء إرادته بمقاليد الأمور

إننا بهذه الخطوات والمطالب المتقدمة بمختلف الأشكال التي نعرضها بها لا ندافع عن فرد دون فرد وعن فئـــة دون فئة ؛ ولكننا ندافع -كما يأمرنا الإسلام- عن كل مواطن من المواطنين مسلماً كان أو غير مسلم .. ندافع عن البلاد كلها ؛ عن وحدتها وسلامتها وحريتها وكرامتها وتقدمها .. ندافع عن المبادئ والقيم التي يؤمن بها الشعب -كمـــا نؤمن بها- والتي لا يختار إذا ملك زمام أمره غيرها ، والتي لا خلاص لنا من واقعنا الحقير المرير إلاّ عن طريقها

أيها الحكام في سورية
استمعوا إلى كلمة النصح الخالص واستجيبوا لها

ارجعوا عن الباطل إلى الحق ، وعن الجور إلى العدل ، وعن محاربة الشعب إلى الوقوف في صف الشعب .. فذلك هو طريق الوحدة إن أردتم الوحدة ، والقوة إن أردتم القوة ، والسلامة إن أردتم السلامة لأنفسكم وللبلاد

أما إذا استمسكتم بالباطل و لم ترجعوا إلى الحق ، وآثرتم الطغيان على العدل ، وحرب الشعب على الرجوع إلى الشعب .. فأنتم المسؤولون في المستقبل -كما كنتم مسؤولين في الماضي- عن كل النتائج الأليمة المحتملــة .. أنــتم المسؤولون عن ذلك أمام الله ثم أمام الشعب

﴿ ... **وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ** ﴾ [يوسف : 21]

عصـــام العطـــار

تاريخ 1979/09/21م